

لقد كان للعهد النبوي ، طابع متميز ، في تلقي العلم ، وتطبيقه بالعمل ، وكان المسلمون آنئذ لا يتعلمون شيئا من الكتاب والسنة ، ولا يحفظون آية من كتاب الله تعالى ، إلا إذا فقهوا ما في الآية من العلم ، وطبقوا ما تدعو إليه من عمل . ولهذا الطابع دلالات لها أهميتها البالغة ، ولها آثار بعيدة المدى في مسار الدعوة الإسلامية ، والحفاظ على أصولها .

والوقوف عند منابعها النقية الصافية التي لم تَشُبْها بعد شائبة ما من الشوائب ، ومن أهم دلالات هذا الطابع الذي تميز به العهد النبوي في تلقي العلم ، ثم فهمه ، ثم تطبيقه عمليا ما يأتي :

أولا : التمسك القوي بالدين ، والاعتصام به ، والحرص الشديد على

العقيدة ، واستيعاب ما تدعو إليه ، وتطبيقه .

ثانيا : الرغبة القوية الجادة في العلم والتفقه في الدين والدعوة إليه ونشره ،

ثالثا : الطاعة المطلقة لله ولرسوله ، والخضوع الكامل ، والتسليم لحكم الرسول فيهم ، والانقياد له ، مصداقا لقوله تعالى : « **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما** » (النساء : ٦٥) .

قال ابن القيم : أقسم الله سبحانه وتعالى بنفسه على نفي الإيمان على العباد حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الدقيق والجلي ، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرده ، بل حتى ينتفي عن صدورهم الحرج والضيق من قضائه وحكمه ، ولم يكتف منهم أيضا بذلك حتى يسلموا تسليما وينقادوا انقيادا ، (من أعلام الموقعين) .

وهذا الطابع الذي تميز به العهد النبوي ، لدى المسلمين آنئذ ـ من العلم والفهم والعمل ـ كان يمثل المنهج العلمي التطبيقي ، الذي ساروا عليه منذ فجر الدعوة الاسلامية ، فقد جعلوا العلم للفهم والعمل ، يقول أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين يقرئوننا القرآن كعثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعا . لقد حفظ أصحاب هذا العهد كتاب ربهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ، وسار الفهم والعمل جنبا إلى جنب مع العلم والنظر ، ثم سارت الحياة كذلك ـ رُخاءً طيبة ـ في عهد الخليفتين ، أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، حتى كانت الخلافات ، التي بدأت تبرق شرارتها بعد ذلك ، حيث تسربت الفتنة بين الناس ، وتولى كبرها عبد الله بن سبأ اليهودي . وفي العهد النبوي لم يكن هناك مجال للخلاف ، ولا خوف على السنة الشريفة ، لأن الصحابة كانوا إذا ظهر بينهم خلاف في مسألة من المسائل يرجعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا عَنَّ لهم أمر يسألونه فيه .. فلما انتقل الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى خيف العبث بالسنة ، خصوصا والحديث لم يدون بعد في كتاب ،

والإسلام تتسع رقعته يوما بعد يوم ، ويدخل فيه الكثير وفيهم من لا يؤمن جانبهم على الدين من المنافقين ونحوهم . لذا كان من الضروري أن

يتثبت الصحابة في سنّة نبيهم الذي وضع لهم الأساس الأول في قاعدة التثبت، فبنوا عليها منهجهم في الرواية، وذلك بما بينه لهم عليه الصلاة والسلام من خطر الكذب عليه حين قال: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»

رواه البخاري ومسلم

وسار على سنة التثبت التابعون ومن جاء بعدهم، وعُنُوا بالأسانيد، وبالنقد العلمي الدقيق. وظل الحال كذلك حتى ظهرت الفتن، وقام أعداء الإسلام يعملون في ظلام الفرقة التي دبت بين المسلمين، كما وجدوا المناخ ملائما لبث سمومهم، ودس أكاذيبهم.

بداية التدوين: وكان ظهور الكذب والتلفيق ووضع الحديث، من أهم الأسباب التي حفزت همم العلماء والأئمة لتدوينه، وتصنيفه، صيانة له من الأيدي العابثة، يقول الإمام الزهري: «لولا أحاديث تأتينا من المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثا ولا أذنت في كتابته».

ولم يكن ذلك الوقت الذي ازداد فيه نشاط العلماء في الجمع والتدوين هو مبدأ زمن التدوين، وإنما بدأت كتابة الحديث منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم بصورة خاصة وغير رسمية، فالسنة النبوية، لم تبق مهملة طيلة القرن الأول إلى عهد عمر بن عبد العزيز ... وإنما كانت تكتب كتابة فردية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، وحفظت في الكراريس والصحف بجانب حفظها في الصدور حيث كانت توجد بعض الصحائف التي شاركت الصدور في حفظ السنة. ومن هذه الصحائف صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التي تسمى بالصادقة، لأنه كتبها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة، يقول عبد الله بن عمرو بن العاص لمجاهد: «هذه الصادقة فيها ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس بيني وبينه أحد»، وهي تشتمل على ألف حديث. وكان لسعد ابن عبادة الأنصاري صحيفة، ولسمرة بن جندب صحيفة، والصحيفة التي دوّنت فيها حقوق المهاجرين والأنصار واليهود وعرب المدينة .. وكان لجابر الأنصاري صحيفة، ولأنس بن مالك صحيفة، كان يبرزها إذا اجتمع الناس، ولهمام بن منبه صحيفة، تسمى «الصحيفة الصحيحة»، رواها عن أبي هريرة، وكان ابن عباس معروفا بطلب العلم، وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .. كان يسأل الصحابة ويكتب عنهم، وكان تلك الصحف والمجاميع، تحتوي على العدد الأكبر من الأحاديث التي دوّنت في القرن الثالث الهجري. ويقول الأستاذ أبو

الحسن الندوي في كتابه « رجال الفكر والدعوة » : « وإذا اجتمعت هذه الصحف والمجاميع وما احتوت عليه من الأحاديث كوّنت العدد الأكبر من الأحاديث التي جمعت في الجوامع والمساند والسنن في القرن الثالث » وهكذا يتحقق أن المجموع الكبير الأكبر من الأحاديث سبق تدوينه وتسجيله من غير نظام وترتيب في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفي عصر الصحابة رضي الله عنهم ، وقد شاع في الناس ، حتى المثقفين والمؤلفين أن الحديث لم يكتب ولم يسجل إلا في القرن الثالث الهجري ، وأحسنهم حالا من يرى أنه قد كتب ودُوّن في القرن الثاني ، وما نشأ هذا الغلط إلا عن طريقين : **الأول** : أن عامة المؤرخين يقتصرون على ذكر مدوني الحديث في القرن الثاني ، ولا يعنون بذكر هذه الصحف والمجاميع التي كتبت في القرن الأول ، لأن عامتها فقدت وضاعت مع أنها اندمجت وذابت في المؤلفات المتأخرة .

الثاني : أن المحدثين يذكرون عدد الأحاديث الضخم الهائل الذي لا يتصور أن يكون قد جاء في هذه المجاميع الصغيرة التي كتبت في القرن الأول » . ويقول العلامة مناظر أحسن الكيلاني متفقا مع الندوي في كتابه « تدوين الحديث » : « وقد يعجب الإنسان من ضخامة عدد الأحاديث المروية ، فيقال إن أحمد بن حنبل كان يحفظ أكثر من سبعمائة ألف حديث ، وكذلك يقال عن أبي زرعة ، ويروى عن الإمام البخاري أنه كان يحفظ مائتي ألف من الأحاديث الضعيفة ومائة ألف من الأحاديث الصحيحة ، ويروى عن مسلم أنه قال : « جمعت كتابي من ثلاثمائة ألف حديث ، ولا يعرف كثير من المتعلمين فضلا عن العامة أن الذي يكون هذا العدد الضخم هو كثرة المتابعات والشواهد التي عني بها المحدثون ، فحديث « إنما الأعمال بالنيات » يروى عن سبعمائة طريق ، فلو جردنا مجاميع الحديث من هذه المتابعات والشواهد لبقي عدد قليل من الأحاديث ، وقد صرح الحاكم أبو عبد الله الذي يعتبر من المتسامحين المتوسعين أن الأحاديث التي في الدرجة الأولى لا تبلغ عشرة آلاف » .

وأنا أرجح هذا الرأي ، وهو كتابة الحديث في القرن الأول ، لأن أهل القرن الأول هم حلقة الاتصال بالنسبة لمن بعدهم من أصحاب القرون التالية الذين انتقلت على أيديهم السنة وأهل العهد الأول وإن كانت الأحاديث المدوّنة عنهم يظن أنها قليلة إلا أنها صحيحة كلها لا يداخلها شك ، إذ لم يكن الكذب أو الوضع قد شاع فيهم كالذين جاءوا من بعدهم ، فهم عدول ، وهم خير القرون ، وما

من شك فيما كانوا عليه في العهد الأول من المنزلة العالية في الحفظ والضبط ، وليس هذا غريبا على قوم انحدروا من أصلاب آباء كانوا قِمَماً عالية في الحفظ والإتقان ، ولكن مع هذا فقد كتب بعضهم الأحاديث فكان وصولها إلى القرون التالية شفاهة وتحريرا ، وهذا أدق وأوثق ، يقول ابن صلاح : « ولولا تدوينه ـ أي الحديث ـ في الكتب لدرس في الأعصر الأخر » .

النهي عن تدوين الحديث : وردت بعض أحاديث تنهى عن الكتابة منها : ما رواه أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن فمن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه » الدارمي جـ ١ ص ١١٩ . وعن أبي نضرة قال : قيل لأبي سعيد : لو اكتتبنا الحديث ؟ فقال : « لا نكتبكم ، خذوا عنا كما أخذنا عن نبينا صلى الله عليه وسلم » (جامع بيان العلم وفضله ج ١ ص ٧٦) .

وهذا النهي عن كتابة الحديث كان في بدء الدعوة خشية أن يختلط الحديث بالقرآن فيلتبس على بعض الناس ، أو أن النهي كان في حق من يوثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة ، ولذا أذن بالكتابة لمن لا يوثق بحفظه كأبي شاه . أو أن النهي كان عاما وخص بالسماح له من كان كاتبا مجيدا لا يلتبس عليه الحال بين السنة والقرآن كعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما . قال أبو هريرة رضي الله عنه : « ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب » (رواه البخاري والدارمي وابن عبد البر) . كما للنهي عن الكتابة ثمرة عظيمة : هي اتساع المجال أمام القرآن الكريم حتى يأخذ مكانه في الكتابة ويثبت في صدور الحفاظ ، أو أن النهي كان خاصا بكتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة والإذن في تفريقهما . أو أن النهي كان متقدما ، فالإذن بالكتابة ناسخ له عند الأمن من الالتباس ، وهذا أقرب الآراء .

وقد ظل النهي عن الكتابة قائما حتى كثرت السنن وخيف عليها أن تضيع من البعض ، فكان الإذن بالكتابة ناسخا لما تقدم من النهي ، ولم يلحق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى إلا وكان الإذن بالكتابة . وقد هم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بكتابة الحديث واستشار أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ، فأشاروا عليه ، فطفق يستخير الله في ذلك مدة ثم عدل عن ذلك .

تدوين الحديث في عهد عمر بن عبد العزيز : ولما اتسعت الفتوحات ،

وتفرق كثير من الصحابة في الكثير من الأقطار ، دعت الحال إلى تدوين الحديث . وذلك حين أفضت الخلافة إلى الإمام العادل عمر بن عبد العزيز . وكان ذلك على رأس المائة الأولى ، فقد كتب إلى بعض علماء الأمصار أن يجمعوا الأحاديث ، كما كتب إلى عماله في أمهات المدن الإسلامية ، وأصدر أمره إلى الأقطار الإسلامية : « انظروا حديث رسول الله فاجمعوه » . وكتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : « اكتب إلي بما يثبت عندك من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبحديث عمرة ، فإني خشيت دروس العلم وذهابه » كما أوصاه أن يكتب له بما عند القاسم بن محمد بن أبي بكر كما أمر ابن شهاب الزهري وغيره بجمع السنن فكتبوها مستجيبين لأمر الخليفة الذي أشعل هممهم ، وصادف أمره في نفوسهم الاستجابة والقبول ، وهكذا أتم الله على يد عمر ابن عبد العزيز تنفيذ رغبة جده عمر ابن الخطاب التي عدل عنها خشية التباس السنة الشريفة بالقرآن الكريم .

وكان تدوين الإمام الزهري للسُّنة ، عبارة عن جمع الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد في مؤلف خاص . فكان لكل باب من الأبواب مؤلف قائم به ، فكتاب للصلاة مثلا وآخر للصوم وهكذا ، وكل مؤلف من هذه المؤلفات تدون فيه الأحاديث المتصلة بموضوعه ، ومختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين . وقد أخلص الإمام الزهري نيته وعمله لله وللرسول في تدوين السنة ، والتنبيه على العناية بأسانيدها . وقد قام الأئمة - بعد ذلك - بإتمام ما بدأه الزهري ، فكان عمل الزهري يعتبر - بحق - حجر الأساس لتدوين السنة في كتب خاصة ، ولكي يوضح الإمام الزهري هذا العمل ويسلم أساس البناء للجيل الذي سيأتي بعده ، كان يخرج لطلابه الأجزاء المكتوبة ليرووها عنه .

جهود الأئمة في التدوين : وبعد الإمام الزهري ، تعاون الأئمة والعلماء في المدن الإسلامية في مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام وخراسان واليمن ومصر وواسط والري . واضطلع الأئمة من أمثال الإمام ابن جريج بمكة ، والإمام مالك بالمدينة ، والإمام سفيان الثوري بالكوفة وغيرهم اضطلعوا بالمهمة الجليلة الملقاة على عاتقهم فأكملوا ما بدأه الزهري ، الذي قام بالتدوين فجمع كل باب في مؤلف خاص كما سبق ، فجاء هؤلاء من بعده ، فجمعوا أحاديث كل باب من أبواب العلم على حدة ، ثم ضموا الأبواب بعضها إلى بعض فكانت مصنفا

واحدا ، وخلطوا الأحاديث بأقوال الصحابة والتابعين .

وأما من جاء بعد هؤلاء الأئمة ـ من أهل عصرهم ـ فقد سار على دربهم ، ونسج على منوالهم ، إلى أن رأي بعض الأئمة إفراد الحديث خاصة على رأس المائتين في أوائل القرن الثالث الهجري ، فألفت المسانيد .

ثم جاءت طبقة أخرى دونت السنة في كتب خاصة تحروا في تدوينها الصحيح على شروطهم ، وأفردت الحديث عن غيره وجمعته على أبواب الفقه ، واختارت الرواة المشهورين بالثقة .

وبهذا يتضح أن تدوين السنة لم يأخذ وضعه في الظهور والتصنيف تماما إلا في منتصف القرن الثاني في خلافة بني العباس وإن كان قد بدأ قبل ذلك .

ولقد كان لتدوين السنة على هذه المراحل أثره الجليل في حفظها من الدخيل ، ومن الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما كان لتدوين السنة على هذه المراحل أثره حيث سهل الطريق للاجتهاد والاستنباط .

وهكذا نقف على حقيقة علمية هامة ، وهي أن السنة قد حفظت بالصحف بجانب حفظها في الصدور ، ولم تبق مهملة طيلة بقية القرن الأول ، وإنما كتبت الأحاديث ، وحفظ الكثير منها في الصدور من لدن صدورها من الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلى أن تلقتها الصدور الواعية والصحف الأمينة وتناقلتها جيلا بعد جيل .. وفي هذا ما يرد كل افتراءات المبشرين والمستشرقين ، ويدفع كل ما يثيرونه من شُبه واهية حول الأصل الثاني من أصول التشريع ، والمصدر الهام ـ بعد كتاب الله تعالى ـ وهو حديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

وفقنا الله تعالى إلى خدمة السنة الشريفة ، ورزقنا حسن القول والعمل إنه سبحانه نعم المولى ونعم النصير .

